

أميركا وبريطانيا غير معنيتين: الأولوية لصفقات الأسلحة

عظيم»، رافضاً التطرق إلى الانتقادات التي وجهتها المنظمات الحقوقية للشركة.

وفي هذا السياق، أكد الناطق باسم «حملة مناهضة تجارة الأسلحة»، أندرو سميث، أن «الشعب البريطاني لا يريد أن يتم إنفاق أمواله على الترويج لمبيعات الأسلحة إلى البحرين وغيرها من الأنظمة المنتهكة لحقوق الإنسان التي تشارك في «بايدك»، لافتاً، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أنه «بالإضافة إلى سجن وتعذيب الناشطين، فإن النظام البحريني جزء من تحالف يقصف اليمن، الذي يواجه أسوأ أزمة إنسانية في العالم وبات الملايين فيه على حافة المجاعة».

وكانت العضو في البرلمان الأوروبي، جان لاميرت، قد اعتبرت أن «بريطانيا تبني الأسلحة إلى البحرين، رغم استخدامها لارتكاب انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان»، منددة بمشاركة المنامة في معرض معدات الأمن والدفاع «دي سي إي أي» الذي استضافته العاصمة البريطانية

لندن، الشهر الماضي. وتزامن افتتاح ذلك المعرض مع تصويت البرلمان الأوروبي على قرار بحظر مبيعات الأسلحة لـ «الدول المنتهكة لحقوق الإنسان»، في جدول رأت فيها لاميرت أن من شأنها إرسال رسالة واضحة للندن، التي «تبيع الأسلحة لـ 56 بلداً، بما في ذلك بلدان ترتكب انتهاكات مروعة، مثل السعودية والبحرين».

وعلى الرغم من تلك المناشدات والخطوات، إلا أن بريطانيا ماضية، على ما يبدو، في سياساتها التي بدأتها في أعقاب اندلاع انتفاضة 2011، من خلال إنشاء قاعدة بحرية بريطانية في البحرين عام 2014، وإبرام عدد أكبر من صفقات التسليح. ووفق المعطيات المتداولة، فإن ثمة صفقات جديدة بين لندن والمنامة في طريقها إلى أن تبصر النور في المستقبل القريب. إذ نشرت مجلة «أربيان إيروسبيس»، مطلع العام الجاري، تقريراً ذكرت فيه أن «البحرين مستمرة في مفاوضاتها مع بريطانيا للحصول على عدد غير محدد من مقاتلات تايفون»، التي قد «تحل مكان بعض مقاتلات إف 16 الأميركية المرتقبة»، وهو المرجح اليوم عقب الإعلان عن الصفقة الأميركية، وتحديد عدد المقاتلات بـ 16، بعدما وصلت التوقعات في السابق إلى 40.

حقوق الإنسان التي دفعت إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، إلى تجريد تسليح المملكة في أيلول 2016.

ويبرر المعسكر المؤيد لرفع الحظر موقفه بالتحذير من تداعيات هذه السياسة على العلاقات مع المملكة، التي تستضيف الأسطول الأميركي الخامس. هذا ما عبر عنه قائد القيادة الوسطى الأميركية، جوزيف فوتيل، أمام الكونغرس، الشهر الماضي، حين قال إن «التأخير في بيع طائرات مقاتلة إلى البحرين يرهق العلاقات الثنائية».

بريطانيا، من جهتها، لم تعقد صفقة تسليح مع البحرين خلال «بايدك 2017»، إلا أن الجهة المنظمة للمعرض كانت شركة «كلاريون» البريطانية، التي وصف رئيس قسم الدفاع فيها والمدير السابق في وزارة الدفاع البريطانية، سيمون ويليامز، تنظيم هذا الحدث المرموق، بأنه «شرف

على هذا البلد. في اليوم نفسه، وفيما كان الطرفان يشربان أنخاب الصفقة، كان النائب العام البحريني، علي فضل البوعينين، يُقَر صراحة، أثناء محاضرة استضافتها كلية الحقوق في جامعة البحرين، بوجود التعذيب في مراكز الاحتجاز البحرينية. ودافع البوعينين، المتهم بالتورط شخصياً في قضايا تعذيب، عن بلاده بالقول: «ولكننا بشر، وتصدر منا أخطاء، وإذا حدثت في الماضي فإنها محدودة، ولا ترقى إلى حد الممارسات المنهجية»، معتبراً أن النظام القضائي في البحرين «يمثل نظاماً نموذجياً في استقلال القضاء».

وكانت 23 منظمة حقوقية دولية قد طالبت، الشهر الماضي، بتطبيق قانون «ماجنتسكي» (الذي يخول الرئيس الأميركي فرض عقوبات على المواطنين غير الأميركيين) على البوعينين، الذي تتهمه تلك المنظمات بإخفاء ثلاثة ناشطين نُفذت بحقهم عقوبة الإعدام (وهم علي السكيس وعباس السميع وسامي مشيمع) للتعذيب المنهج أثناء استجوابهم، ورفضه التحقيق في القضية التي «شابتها منذ البداية انتهاكات جسيمة».

بالإضافة إلى صفقة الـ «إف-16»، منح «البنتاغون» شركة «أوربيتال إيه تي كيه» للدفاع التقني عقداً لتزويد المنامة بمحركات دافعة لصواريخ «سايد وايندر»، متجاهلاً انتهاكات

رنا حربي

لا تمنع عمليات القمع والاعتقال والتعذيب، التي تمارسها الجهات الأمنية البحرينية، استمرار تدفق الأسلحة الغربية على المملكة، التي صنفتها منظمة «فريدم هاوس» من بين «الأكثر قمعاً في العالم». تدفق تجلّت آخر مظاهره في 17 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، حيث أعلن، خلال «معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع 2017» (بايدك 2017)، عن صفقة ستشتري المنامة بموجبها 16 طائرة مطورة من طراز «إف 16» بقيمة 3,8 مليارات دولار، من شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية، في اتفاقية وُصفت بأنها «ضرورة استراتيجية» نظراً إلى دور البحرين في العمليات العسكرية لـ «التحالف العربي» في اليمن، في إشارة إلى العدوان الذي تقوده السعودية وتشارك فيه البحرين على هذا البلد.

في اليوم نفسه، وفيما كان الطرفان يشربان أنخاب الصفقة، كان النائب العام البحريني، علي فضل البوعينين، يُقَر صراحة، أثناء محاضرة استضافتها كلية الحقوق في جامعة البحرين، بوجود التعذيب في مراكز الاحتجاز البحرينية. ودافع البوعينين، المتهم بالتورط شخصياً في قضايا تعذيب، عن بلاده بالقول: «ولكننا بشر، وتصدر منا أخطاء، وإذا حدثت في الماضي فإنها محدودة، ولا ترقى إلى حد الممارسات المنهجية»، معتبراً أن النظام القضائي في البحرين «يمثل نظاماً نموذجياً في استقلال القضاء».

وكانت 23 منظمة حقوقية دولية قد طالبت، الشهر الماضي، بتطبيق قانون «ماجنتسكي» (الذي يخول الرئيس الأميركي فرض عقوبات على المواطنين غير الأميركيين) على البوعينين، الذي تتهمه تلك المنظمات بإخفاء ثلاثة ناشطين نُفذت بحقهم عقوبة الإعدام (وهم علي السكيس وعباس السميع وسامي مشيمع) للتعذيب المنهج أثناء استجوابهم، ورفضه التحقيق في القضية التي «شابتها منذ البداية انتهاكات جسيمة».

بالإضافة إلى صفقة الـ «إف-16»، منح «البنتاغون» شركة «أوربيتال إيه تي كيه» للدفاع التقني عقداً لتزويد المنامة بمحركات دافعة لصواريخ «سايد وايندر»، متجاهلاً انتهاكات

(الرشيف)



من ممارسة صلاحياته اللازمة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، ولا تُمنح فرصة للمقررين الخاصين لزيارة البحرين والالتقاء بالضحايا والوقوف على وضع مؤسسات المملكة المعنية منذ عام 2006.

إن الوضع الإنساني الملح للسجناء يكسب أهميته من طبيعته الإنسانية البحتة، رغم أن تحول مملكة البحرين إلى البلد العربي الأكبر لجهة كثافة السجناء قياساً إلى عدد السكان هو مؤشر جدي على استمرار الأزمة السياسية وحجمها. وبعد سبع سنين من فرض هذه الوتيرة القاسية من الخيارات الأمنية، اعتقد أنها فشلت في إقناع المواطنين بعدم أهمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية وإصلاح القضاء والأجهزة الأمنية، بل جعلتها أكثر إلحاحاً باعتبارها حاجة وطنية.

* نائب سابق ورئيس «منظمة سلام للديموقراطية وحقوق الإنسان»

ولقد وثقنا العديد من شهادات الضحايا في تقرير خاص بعنوان «غرف الموت»، خصصناه فقط لضحايا جهاز الأمن الوطني الذي أطلقت يده ضد عموم النشطاء في البحرين بغطاء من ديوان الملك.

غير أن الانتهاكات بحق السجناء والمعتقلين، والتي رصدناها، تتعدى التعذيب المباشر إلى الحرمان من العلاج، حيث يعاني عدد من المسجونين على ذمة قضايا ذات خلفية سياسية من القتل البطيء بحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية كالعلاج من العاهات والإصابات الناجمة عن التعذيب والرصاص، أو الأمراض المزمنة والمستعصية التي يعانون منها. وهو ما يجعلنا في قلق انتظار المزيد من جثث الضحايا، في وقت تُعلن فيه بروباغندا السلطة في البحرين عن حملات علاقات عامة بعنوان التسامح والمحبة والديموقراطية، وبينما يُمنع المفوض السامي لحقوق الإنسان

كان من الطبيعي أن أتوجه بعد الإفراج عني إلى العمل الحقوقي، ومتابعة شؤون المعتقلين، حيث بلغ مجموع عمليات الاعتقال أكثر من 12 ألف حالة، منها 4000 حالة تمكث في السجون الآن بتهم مختلفة، غالبيتها ذات صلة بحرية التعبير السلمي عن الرأي. نشاطي في متابعة هذه القضايا والدفاع عن حقوق المواطنين ومحاولة خلق بيئة عمل إنساني صحية داخل البحرين كان كفيلاً بصدور مرسوم من الملك بإسقاط جنسيتي في 7 نوفمبر 2012. هذا التعدي على كرامتي الوطنية والإهانة هو ألم آخر يوازي في عمقه ما تعرضت له من تعذيب داخل المعتقلات.

لم أشعر طوال السنوات الماضية بالإحاح أزمة وطنية كما أشعر بالإحاح إيقاف تعدييات أفراد السلطة الحاكمة على أبناء الوطن في السجون والمعتقلات ومكاتب التحقيق التي تحولت إلى غرف للموت تحتك فيها الكرامة الأدمية.

سيحول مئات السجناء إلى مشروع ضحية في المستقبل، ولن نستغرب سقوط ضحايا جدد، كما حدث للشهيد محمد سهوان، ما دامت السلطة جعلت الحرمان من العلاج إحدى وسائل التعذيب، وخصوصاً لمن يعانون من أمراض مستعصية ومزمنة».

ويستنتج درويش أن «درجة الخطر ترقى إلى اللون الأحمر تجاه أوضاع هؤلاء السجناء، بعد تفشي سياسة الإفلات من العقاب تجاه من تورط باعتقال أو تعذيب أكثر من 900 طفل بحريني حتى هذه اللحظة. وعليه، فإننا نضم صوتنا إلى النداء العاجل الذي أطلقته المنظمات الحقوقية من أجل زيارة الصليب الأحمر الدولي لتفقد أوضاع السجون والمعتقلين، والسماح للمقررين الخاصين في الأمم المتحدة بزيارة البحرين بشكل فوري، وفي مقدمهم المقرر الأممي الخاص بالتعذيب، وعلى السلطات البحرينية الاعتراف بوجود سجناء لديها، أدينوا لمجرد ممارستهم حرية التعبير أو التجمع السلمي، والإفراج الفوري عنهم».

من جهته، يلفت المستشار القانوني لجمعية «الوفاق» المعارضة، إبراهيم سرحان، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية غير متوائمة مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعتمدة بقرار من الأمم المتحدة»، موضحاً أن «هذا القانون لا يراعي الحقوق الأساسية للسجناء من حيث حق التعلم ومواصلة الدراسة، وكذلك حق العلاج اللازم وصرف الأدوية بشكل منظم ومناسب، وغيرها من الحقوق التي من المفترض تطبيقها على جميع السجناء عبر رجال إنفاذ القانون، ويفترض أن يخضعوا للتدريب والتأهيل اللازم في كيفية معاملة السجناء وفق هذه القواعد الأممية والمتبعة عالمياً في الدول الديموقراطية».

العام العسكري. وهناك، كنت أُضرب بشكل مبرح في غرفة مجاورة لمكتبه. لا أعرف كيف كان يتقبل عضو في جهاز قضائي سماع صراخي أتلوى على باب مكتبه، ثم يعود للتحقيق معي لأكثر من 10 ساعات، اشتكت له ذلك... لكن وجبة الضرب عادت على أعتاب مكتبه مجدداً.

بعد الانتهاء من التحقيق في النيابة العسكرية، وفي طريق رجوعي إلى سجن جهاز الأمن الوطني في المنامة، تم أخذني مع عدد من المعتقلين، ومنهم علماء دين معروفون، إلى سجن قرين - وهو سجن تابع لقوة دفاع البحرين - حيث تعرضت لوجبة أخرى من التعذيب الشديد من الضرب بالهراوات والركل بالأحذية العسكرية. وهنا، قام حفيد رئيس وزراء البحرين بتهديدي بالأسلحة والتلويح بالصعق بالأجهزة الكهربائية، وتعمد أحد حراسه لفظ كلمات نابية ضدي والقيام بتحرشات جنسية!



تصميم: سنان عيسى

العمرية، إلا أن غالبية المعتقلين ينتمون إلى فئة الشباب».

ويرى درويش أن «انتهاك الحق في التعلم للمعتقلين السياسيين أو للطلاب المنتمين إلى الغالبية السياسية يستهدف هويتهم الثقافية، وسيدرك آثاراً بالغة الخطورة على مستقبلهم التعليمي»، مضيفاً أن «الاستمرار في انتهاك أبسط القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، كالحق في العلاج والغذاء المناسب، وتعرضهم للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية،

الحيوانات، أو ممارسات أخرى مهينة وحاطة بالكرامة البشرية. لكنني رغم كبر سني، حيث كنت أبلغ يومها 50 عاماً، تم إجبارنا ضمن مجموعة من المعتقلين على التحرك في طابور واضعين أيدينا على أكتاف بعضنا البعض، وإصدار صوت القطار، وإرغامنا على الاستهزاء من بعضنا البعض. كم الإهانة والحط من الكرامة الإنسانية كان يحرق قلبي، معرفتي أن إهانة نائب برلماني تعني إهانة كل ناخبه، وإذا كنت أتعرض لهذا رغم كوني شخصية معروفة، كان مجرد التفكير في ما يتعرض له بقية السجناء كفيلاً بسلب القدرة على الهدوء أو النوم.

كانت مرحلة عرضي على النيابة العسكرية، بتاريخ 18 مايو 2011، أقسى تجربة تعذيب أتعرض لها. كنت أجبر على الوقوف في الشمس لفترة طويلة، أُضرب خلالها وبعدها بالهراوات، قبل أن يتم نقلني في كل مرة إلى مكتب النائب